

## الخطر الكردي وفرص تجديد التحالف بين طهران وأنقرة

◆ د. محمد السعيد إدريس

منذ عام ١٩٧٩، عام تأسيس الجمهورية الإسلامية في إيران، وحتى الآن ظلت العلاقات الإيرانية- التركية تتراوح بين الصعود والهبوط بحكم عوامل كثيرة كان من أبرزها المصالح القومية التي تدفع نحو التقارب والتعاون خصوصا على المستوى الاقتصادي، والتنافس على الزعامة الإقليمية والموقف من إسرائيل والقضية الفلسطينية الذي كان يدفع نحو التباعد والتنافس، لكن ذروة التنافس التي انعكست سلبيا على علاقات التعاون الاقتصادي بين البلدين كانت الأزمة السورية بسبب الانحياز الإيراني للنظام السوري والتعامل مع الثورة السورية أو الانتفاضة السورية (مارس ٢٠١١) باعتبارها مؤامرة خارجية تستهدف

تركيا وروسيا، ابتداءً من التدخل العسكري الروسي المباشر في الأزمة السورية (سبتمبر ٢٠١٥) إلى جانب النظام السوري بدعم وتحفيز إيراني في مرحلة كانت شديدة الصعوبة بالنسبة لهذا النظام حيث كانت موازين القوى العسكرية على الأرض تعمل في صالح المعارضة المدعومة من تركيا إلى جانب أطراف إقليمية ودولية أخرى.

فقد رأت تركيا في التدخل العسكري الروسي لصالح النظام خطراً على دورها وترتيباتها داخل سوريا، وانعكس ذلك سلبياً على علاقة تركيا بإيران التي ازدادت توتراً. ثم جاء إسقاط تركيا لإحدى الطائرات الروسية القاذفة - المقاتلة من طراز «سوخوي- ٢٤» على الحدود التركية- السورية ليقام الأزمة بين تركيا وروسيا، حيث استنفرت روسيا قدراتها الاقتصادية والعسكرية ضد تركيا ونجحت في فرض منطقة حظر شمال سوريا على الطائرات التركية، وبدت تركيا عاجزة

«محمور المقاومة» الذي يضم إيران وسوريا وحزب الله ومنظمات المقاومة الإسلامية في فلسطين «حماس والجهاد الإسلامي»، والانحياز التركي لفصائل المعارضة «المدنية - الليبرالية» منها وفي مقدمتها «الجيش السوري الحر» والجهادية والإرهابية منها بما فيها تنظيم «داعش» الإرهابي في سوريا والعراق الذي جمعته مصالح اقتصادية - نفطية مع أنقرة. كانت تركيا مركزاً للإيواء والتدريب والتسليح والتمويل لمنظمات المعارضة السورية، ومعبراً لدخول المقاتلين المتطوعين «للجهاد» داخل سوريا والعراق، وكانت تركيا في مقدمة المطالبين والداعمين لشعار أو دعوة «إسقاط النظام» وبالذات شخص الرئيس بشار الأسد الذي كانت إيران تدعمه بكل قوة.

هذا المسار من العلاقات الصراعية بين إيران وتركيا بدأ يأخذ مساراً بديلاً تنسيقياً اضطرارياً محفوفاً بأحقاد ونوازع التنافس بفعل التطور الجديد والانقلابي في العلاقات بين

عن أداء دورها الذي تراه ضرورياً في دعم وتمويل وتدريب المعارضة السورية، فأخذت تتراجع في عداتها لروسيا، وبدأت تسعى للتقارب وتخفيف حدة التوتر خصوصاً في وقت كانت تشهد فيه العلاقات التركية مع الحليف الأمريكي توتراً أخذ في التصاعد بفعل عاملين: أولهما، اتهامات تركية لواشنطن بالمسؤولية، على الأقل «التضامنية» إن لم تكن «الداعمة» للمحاولة الانقلابية الفاشلة، ورفضها الاستجابة للمطالب التركية بتسليم المعارض التركي فتح الله جولن المقيم بالولايات المتحدة والمتهم بتدبير المحاولة الانقلابية ضد الرئيس التركي رجب طيب أردوغان.

وثانيهما، الامتعاض التركي من الانحياز الأمريكي لأكراد سوريا و«حزب الاتحاد الديمقراطي» المصنف إرهابياً من جانب أفقرة وميليشياته التي تحمل اسم «وحدات حماية الشعب» الكردية، لإدراك تركيا أن هؤلاء الأكراد المدعومين عسكرياً وسياسياً من واشنطن تحت غطاء الحرب ضد «داعش» يعملون جاهدين من أجل إقامة كيان كردي منفصل في شمال سوريا على الحدود مع تركيا، الأمر الذي ترفضه تركيا بالملء وتعتبره تهديداً مباشراً للأمن القومي التركي.

وكانت معارك تحرير حلب والقضاء على تحصن فصائل المعارضة المدعومة من تركيا وأطراف إقليمية (السعودية - قطر بالأساس) إلى جانب أطراف أخرى دولية وانتصار محور «روسيا - إيران - حزب الله - النظام السوري» في هذه المعارك من أهم أسباب الاندفاع التركي لمزيد من التقارب والتنسيق مع روسيا، وأيضاً من أهم أسباب اضطراب تركيا لتعديل، وليس تغيير، موقفها المتشدد من قضية إسقاط نظام الرئيس بشار الأسد، وقبول التفاهم مع إيران والدخول في شراكة جديدة ضمن مشروع للحل السياسي للأزمة السورية ترعاه روسيا، أخذ مسار «مفاوضات أستانة» عاصمة جمهورية كازاخستان «السوفيتية - السابقة» برعاية ثلاثية تجمع للمرة الأولى بين تركيا وإيران تحت القيادة الروسية.

لم تكن مشاركة تركيا لإيران في مسار محادثات أستانة مؤشراً كافياً لتحول حقيقي في العلاقات التركية - الإيرانية، فقد كانت تلك الفترة التي بدأت من اجتماع «أستانة - ١» وحتى انتهاء اجتماع «أستانة - ٥» في يوليو ٢٠١٧. مفعمة بالتنافس الشديد التركي - الإيراني داخل سوريا. كانت تركيا أقرب إلى روسيا في السعي بتجميع الفصائل المعارضة المصنفة «غير إرهابية» والتنسيق بينها وتشجيعها للدخول كأطراف مباشرة في الحل السياسي للأزمة السورية. كانت روسيا متوافقة مع تركيا على التعامل مع كل فصائل المعارضة تحت هذا التصنيف باستثناء تنظيمي «داعش» و«جبهة النصرة»، وكانت روسيا متفهمة لمطالب تركيا بالاستجابة إلى مطالب

ووجهات نظر هذه الفصائل فيما يتعلق ب«مناطق التهدئة»، لكن إيران مع حزب الله وقوات الجيش السوري كانت معنية أكثر بتمديد سيطرة النظام على أوسع مساحة من الأراضي السورية على حساب مناطق سيطرة بعض الفصائل، الأمر الذي كان يتعارض مع الموقفين الروسي والتركي، هذا التعارض بقدر ما أدى إلى تقارب تركي مع روسيا، بقدر ما أدى إلى تباعد إيراني مع روسيا، وبقدر ما أدى أيضاً إلى أزمات وعراقيل في أي نوايا لإعادة بناء الثقة بين إيران وتركيا.

كان يمكن أن يستمر هذا الوضع لأجل غير محدود، وأن يلقي بظلاله على أية تفاهات بخصوص مسار الحل السياسي للأزمة السورية، لكن ظهور ما يمكن تسميته ب«الخطر الكردي» في كل من العراق وسوريا أدى، أو بدقة أكثر، في طريقه إلى أن يؤدي إلى حدوث تحول عميق في العلاقات الإيرانية مع تركيا التي أخذت تعبر عن حالة من «الذعر» و«الانزعاج الشديد»، على لسان كبار المسؤولين الأتراك.

هل يمكن أن يحدث «تحالف» سياسي وعسكري إيراني - تركي لمواجهة ما يعتبرانه خطراً كردياً؟ وهل يمكن أن يعكس هذا التحالف على الأزمة السورية، وفي أي اتجاه؟ وكيف ستتعامل الأطراف الأخرى الدولية خاصة الولايات المتحدة والإقليمية خاصة إسرائيل والسعودية مع مثل هذا التحول؟ وما هي العوامل الأخرى المحفزة لحدوث مثل هذا التحالف والعوامل الأخرى المعرقة وإلى أين يمكن أن تصل جهود التقارب: هل فعلاً إلى تحالف أو مجرد تنسيق؟

#### الخطر الكردي كدافع للتقارب بين أفقرة وطهران

فرضت التطورات المتسارعة في حركة أكراد العراق وأكراد سوريا نحو فرض خيار «حق تقرير المصير» والاتجاه نحو الانفصال عن الدولتين العراقية والسورية، نفسها كخطر عاجل بالنسبة لتركيا أولاً ولإيران، بدرجة أقل إلى حد ما، نظراً لقناعة البلدين بأن نجاح الأكراد في كل من العراق وسوريا في الانفصال سيؤدي حتماً إلى تطورات أخرى في الاتجاه ذاته عند أكراد تركيا وأكراد إيران، خصوصاً إذا ما نجح الكيانان الكرديان في سوريا والعراق، في حالة حصولهما على الاستقلال، في تأسيس كيان كردي اتحادي يجمع أكراد سوريا والعراق معاً.

فبعد مسيرة طويلة وصعبة من الأزمات المتصاعدة بين حكومة إقليم كردستان العراق في أربيل وبين الحكومة المركزية العراقية في بغداد، كان آخرها الصدام السياسي والإعلامي بينهما إثر قرار حكومة أربيل برفع العلم الكردستاني على المنشآت الحكومية في كركوك المتنازع عليها بين بغداد وأربيل، قررت حكومة أربيل إجراء استفتاء حول حق تقرير المصير للشعب الكردي في مدن وقرى الإقليم والمناطق الأخرى

(خارج إقليم كردستان) وقال أن «قوات البيشمركة طبقت هذه المادة بشجاعة»، وتابع أن «الاستفتاء لن يؤثر بأي شكل من الأشكال في الحرب على (داعش)» (ردا على الانتقادات الأمريكية). وأكد أن «الدستور العراقي منحنا حق الاستقلال»، وتابع أن «كل مكونات إقليم كردستان (وليس الكرد وحدهم) ستشترك بكتابة دستور الدولة المستقلة»، لافتاً إلى أن «نظام الحكم فيها (الدولة الكردية) سيكون فيدرالياً»، وأوضح أن مهمة وفد أربيل الذي سافر إلى بغداد للباحث حول موضوع إجراء الاستفتاء في مواعيد وتدابيره «لم يكن يتفاوض على فشل النظام الاتحادي، بل أوضح رؤيتنا كما بعد الاستفتاء على الاستقلال لمنع إراقة الدماء في المستقبل، ونحن نريد أن نعيش في سلام كجيران مع العراق».

هذا الموقف المتشدد من جانب مسعود برزاني وحزبه (الحزب الديمقراطي الكردستاني) وحكومته لا يعبر عن إجماع كردي، هناك موقف آخر أقل حدة وأكثر مرونة يعبر عن الاتحاد الوطني الكردستاني بزعامة جلال طالباني على نحو ما جاء على لسان رئيس مكتبه السياسي الملا بزتبار الذي ربط احتمال «تأجيل» موعد الاستفتاء بعدد من التنازلات تقدمها بغداد، وقال أن على بغداد أن تكون «مستعدة لمساعدة الأكراد على تحطيم أزمة مالية وتسوية ديون مستحقة على حكومتهم، وقدر حجم هذه الديون بـ ١٢ مليار دولار تدفع لمقاولين نفذوا أشغالا عامة وموظفين حكوميين ومقاتلين من «البيشمركة» لم تصرف رواتبهم كاملة منذ شهر، إضافة إلى ضرورة أن تقوم الحكومة الاتحادية في بغداد «بتسوية المناطق المتنازع عليها مثل كركوك».

تشدد في ثوب الليونة، ولعل هذا، إلى جانب اعتبارات أخرى، ما دفع حكومة حيدر العبادي في بغداد إلى الحرص على عدم اتخاذ موقف انفعالي تصعيدي تجاري به خطاب مسعود برزاني الاستفزازي. ربما يكون حيدر العبادي مدركاً لخلفيات مطالب الأكراد، وربما يكون مقصوداً أن برزاني يستخدم ملف الاستفتاء من منظور دعائي فقط نظراً لأنه حتماً على وعي بأن الظروف الموضوعية لن تسمح بالاستقلال الآن وفقاً لمواقف رافضة أمريكية بالأساس وأخرى تركية وإيرانية، أما الرئيس العراقي فؤاد معصوم (كردي) فهو يرى أن الاستفتاء «لا يعني إعلان الاستقلال وأنه مجرد طموح» يحتاج إلى «تفاهات واتفاقات بين أربيل وبغداد»، لذلك اهتم سليم الجبوري رئيس مجلس النواب (البرلمان) بتوضيح أن «خيار الاستفتاء يجب أن يكون ضمن الأطر الدستورية بما يكفل مصلحة البلاد» مشدداً على «ضرورة احترام توجهات جميع الأطراف بما يتوافق مع الدستور، وتعزيز اللحمة الوطنية»، ودعا إلى «مواصلة الحوارات لتجاوز الخلافات السياسية والأمنية بين

المتنازع عليها يوم ٢٥ سبتمبر ٢٠١٧، الأمر الذي فجر أزمة مازالت متصاعدة بين الحكومة العراقية وبين إقليم كردستان العراق ورئيسه مسعود برزاني، ودخلت كل من تركيا وإيران في الأزمة كطرفين أساسيين رافضين لهذا التوجه إلى جانب مواقف أطراف أخرى تراوحت بين الرفض للتوقيت وليس للمبدأ كما حال الموقف الأمريكي، وبين مؤيد متحمس ومتطلع كما هو حال الموقف الإسرائيلي وبين مؤيد مترقب للأحداث ولكن دون إفصاح أو تعجل تحسباً للنداءات المحتملة كما هو حال الموقف السعودي، في حين أظهر الأمين العام لجامعة الدول العربية أحمد أبو الغيط موقفاً رافضاً انطلاقاً من الحرص على وحدة العراق لم يلق المساندة العربية المأمولة في ظل تداخل الأزمات وتداخل الحسابات وتناقض المصالح الوطنية وحساباتها والمصالح القومية واعتباراتها.

خطورة هذا التطور من جانب أكراد العراق وزعيمهم مسعود برزاني تفاقمت مع حدوث تطورٍ مشابه على جبهة الأكراد السوريين، ففي توقيت متزامن تقريباً حددت ما تسمى بـ «الجمعية التأسيسية لـ (اتحاد شمال سوريا) روج آفا - شمال سوريا» في ١٢ يوليو ٢٠١٧ أي بعد أقل من شهر من إعلان مسعود برزاني تحديد موعد إجراء الاستفتاء على حق تقرير المصير لأكراد العراق، موعد إجراء أول انتخابات على مختلف المستويات للإدارات المحلية والمناطق التي تديرها في شمال سوريا على طول الحدود مع تركيا، في خطوة اعتبرت تمهيداً لإعلان إقليم كردي مستقل في شمال سوريا. ونقلت وكالة «حوار نيوز» الكردية أن انتخابات ستجرى في ٢٢ سبتمبر ٢٠١٧ في ما يسمى الكومونات، أي المؤسسات البلدية، كما ستنظم انتخابات في ٢٣ سبتمبر من نفس الشهر للإدارات المحلية والمجالس الريفية والحضرية والإقليمية، وإجراء مجالس المحافظات في ١٩ يناير ٢٠١٨، ما يعني أن هذه الانتخابات ستجرى في توقيت متزامن أيضاً مع موعد إجراء الاستفتاء على حق تقرير المصير في كردستان العراق. ضربتان في الرأس مرة واحدة بالنسبة لتركيا وإيران مازالت تفاعلاتهما مستمرة ولم تنقطع ردود أفعالهما على كافة المستويات.

فعلى الرغم من كل الاعتراضات التي أبدتها الحكومة العراقية وعلى الرغم من كل التهديدات الراضية لإجراء الاستفتاء التركية والإيرانية وعلى الرغم من التدخلات الأمريكية الراضية لإجراء الاستفتاء الآن، أكد رئيس إقليم كردستان مسعود برزاني (٢٢/٨/٢٠١٧) أن «الاستفتاء على الانفصال لن يؤجل ولو لدقيقة واحدة»، وكان برزاني حريصاً على تنفيذ كل الرؤى الراضية لإجراء الاستفتاء أو المطالبة بتأجيله، فتحدث عن المادة ١٤٠ من الدستور العراقي التي تخص المناطق المتنازع عليها بين أربيل وبغداد

جميع الأطراف، والابتعاد عن التصريحات المشنجة، والتريث في اتخاذ مواقف مصيرية يمكن أن تنعكس سلباً على المناطق التي تشهد تداخلاً اجتماعياً متنوعاً».

مواقف الأطراف الخارجية كانت الأكثر وضوحاً. فإلى جانب التعاطف الإسرائيلي والذي جاء واضحاً ومؤكداً لمطلب الانفصال الكردي عن العراق الذي جرى التعبير عنه بشكل غير رسمي في الصحافة الإسرائيلية باعتبار أن «حق تقرير المصير» حق إنساني للشعب الكردي كغيره من الشعوب، فإن مواقف الولايات المتحدة الراضية للاستفتاء كانت الأبرز على نحو ما جاء على لسان كل من جيمس ماتيس وزير الدفاع الأمريكي الذي زار بغداد وأربيل بشكل مفاجئ (٢٣/٨/٢٠١٧) وأكد على أهمية وحدة العراق وسيادته على كل أرضه، في حين اعتبر بريت ماكغورك مبعوث الرئيس الأمريكي إلى العراق أن «الاستفتاء في هذا الوقت سيكون كارثياً». قراءة الموقف الأمريكي تكشف أن واشنطن ترفض فقط توقيت الاستفتاء وتطالب بتأجيله من منظور تأثيره السلبي على الحرب ضد «داعش». هناك تقرير آخر تحدثت عنه صحيفة «جيروزاليم بوست» الإسرائيلية التي نقلت على لسان الباحث في الشؤون الكردية شنج سانك قوله أن «هناك أجواء تفيده بأن الأمريكيين معنيون بالتأجيل لأنهم يعتقدون بأن إقامة الاستحقاق قبل الانتخابات العراقية المرتقبة في أبريل ٢٠١٨ سيقوي الإيرانيين في العراق».

#### فرص وتحديات التحالف التركي - الإيراني

كانت مجمل هذه التطورات العراقية فرصة لتدبر القواصم المشتركة في مواجهة التحديات بين تركيا وإيران، وبتحديد أكثر من جانب تركيا التي تواجه الخطر الكردي من الناحيتين العراقية والسورية والتي تضم أكبر أقلية كردية ضمن مكوناتها الاجتماعية، ومن ثم فإن هذا التوجه الانفصالي الكردي تراه أنقرة خطراً تدميراً، لذلك نلاحظ أولاً توافقاً مشتركاً في رفض الاستفتاء الكردي في العراق جرى التعبير عنه بشكل منفصل في كل من طهران وأنقرة، ثم جاءت زيارة رئيس أركان الجيش الإيراني الجنرال محمد باقري لأنقرة ولقائه مع نظيره التركي الجنرال خلوصي أكار (الأربعاء ١٦/٨/٢٠١٧) فرصة لبلورة موقف إيراني - تركي إزاء الخطر الكردي المتصاعد وتوظيف هذا التعاون المشترك ضد الخطر الكردي لصالح مزيد من التعاون والتنسيق الذي قد يتصاعد إلى تحالف في السياسات الإقليمية أو قد يتنكس ويتراجع كما هي العادة في مسار العلاقات بين البلدين.

هذا الإدراك المتبادل للخطر الكردي دفع البلدين إلى تحركات مشتركة لمواجهة كانت بدايتها زيارة رئيس الأركان

الإيراني الجنرال محمد باقري لأنقرة ولقائه بالرئيس التركي ونظيره الجنرال خلوصي أكار رئيس الأركان التركي، والإعلان عن زيارة مماثلة من المقرر أن يقوم بها رئيس الأركان التركي إلى طهران، بل ربما يزور الرئيس التركي رجب طيب أردوغان إيران للتباحث في كيفية مواجهة هذا الخطر الكردي خصوصاً بعد تحمس أردوغان وإعلانه وهو في طريقه لزيارة الأردن (٢١/٨/٢٠١٧) أن بلاده ناقشت مع إيران إمكانية القيام بتحريك عسكري مشترك ضد التنظيمات الكردية المسلحة في ضوء المباحثات التي أجراها رئيس الأركان التركي مع نظيره الإيراني في أنقرة. وقال أردوغان للصحفيين أن «صراعاً أكثر كفاءة ضد حزب العمال الكردستاني المحظور، وفرعه الإيراني حزب الحياة الحرة كردستان (بيجاك) سيكون ممكناً من خلال تحرك مشترك مع طهران.. تمت مناقشة التحرك المشترك ضد الجماعات الإرهابية التي أصبحت تشكل تهديداً مطروحاً دائماً على جدول الأعمال بين قائدي الجيشين، وناقشت أنا بشكل موسع كيف يمكن تنفيذ ذلك».

هل إيران مستعدة لمثل هذا العمل العسكري المشترك ضد ما توصف بأنها «منظمات كردية إرهابية» مع تركيا؟ وإذا كان هذا صحيحاً فهل التعاون يمكن أن يقتصر عند هذه الحدود أم يمكن أن يتجاوزها إلى ملفات أخرى أبرزها بالطبع الموقف من الأزمة السورية وتطوراتها، والموقف من استفتاء كردستان العراق، وربما الموقف من التنسيق المتصاعد بين موسكو وواشنطن في سوريا على حساب مصالح إيران وتركيا.

هذه الأسئلة المهمة مازالت مثار اهتمامات وتوقعات متباينة لكن يمكن ملاحظة وجود تردد إيراني في التجاوب مع المعلومات التي أدلى بها الرئيس التركي. فمن ناحية لم يتطرق محمد باقري رئيس الأركان الإيراني في مؤتمر صحفي في طهران إلى ما ورد على لسان الرئيس التركي حول مهاجمة الجماعات المسلحة الكردية، واكتفى بالحديث عن أنه أجرى مفاوضات مع رئيس أركان الجيش التركي خلوصي أكار حول المناطق الحدودية بين البلدين وقال: «تقرر أن تهتم تركيا أكثر بالحدود» معلناً ترحيب بلاده بإقامة تركيا جدار فاصل بين البلدين، مشيراً إلى أن «إجراءات البلدين على هذا الصعيد تكمل بعضها». ومن ناحية أخرى نفى المتحدث باسم وزارة الخارجية الإيرانية بهرام قاسمي أن يكون على علم بعمليات عسكرية مشتركة بين إيران وتركيا.

رغم ذلك فإن زيارة الجنرال محمد باقري رئيس أركان الجيش الإيراني لتركيا لم تأت من فراغ، وإعلانه عن زيارة مرتقبة لوفد عسكري تركي برئاسة الجنرال خلوصي أكار رئيس أركان الجيش التركي لطهران تعني أن هناك تصعيداً



لتركيا قد تجعلها تتردد في اندفاعها نحو التعاون مع إيران، وهو الاندفاع الذي جاء في أحد أبعاده نتيجة لتأزم علاقة تركيا مع واشنطن خاصة بالنسبة لعلاقة واشنطن بأكراد سوريا.

٢- تركيز الأطراف المناوئة للتقارب التركي - الإيراني على التضييق من مخاطر "الأطباع الإيرانية في سوريا" وانعكاساتها سلبياً على تركيا خصوصاً إذا نجحت إيران في تنفيذ خطتها بإقامة الخط البري الممتد من إيران إلى شواطئ البحر المتوسط في سوريا ولبنان عبر الأراضي العراقية والسورية.

٣- حرص واشنطن على توسيع شقة الخلاف بين روسيا وإيران، خاصة فيما يتعلق بسبل إنهاء الأزمة السورية ومستقبل الرئيس السوري في السلطة وشكل الدولة في مرحلة ما بعد انتهاء تلك الأزمة.

هذه العوامل التي قد تدفع تركيا للتراجع، أو على الأقل للتريث، في تصعيد تعاونها مع إيران يقابلها عوامل أخرى تحفز إيران على الإمساك بالفرصة المتاحة لتعميق العلاقة مع تركيا من أبرزها:

١- أجواء الأزمة المتصاعدة التي تخوضها إيران مع الإدارة الأمريكية حول ملفها النووي، وهذه الأزمة تجعل إيران في حاجة إلى حلفاء إقليميين مثل تركيا.

٢- الحرص الأمريكي على تجديد الوجود والنفوذ العسكري في العراق على حساب النفوذ الإيراني، سواء عبر التوسع في إقامة قواعد عسكرية وعلى الأخص بالقرب من الحدود العراقية - السورية ما يمكن أن يمنع إيران من تنفيذ مشروع طريقها البري نحو البحر المتوسط، أو عبر التباحث مع الحكومة العراقية حول "مستقبل القوات الأمريكية في العراق بعد استعادة المدن الباقية تحت سيطرة داعش"، والدور الذي يمكن أن تلعبه في عمليات تحقيق الاستقرار وهي المهمة التي ركز عليها وزير الدفاع الأمريكي جيمس ماتيس خلال زيارته لبغداد (٢٠١٧/٨/٢٢).

٣- التوترات المتصاعدة في علاقات إيران بحلفائها من القيادات الشيعية في العراق خاصة مقتدى الصدر وعمار الحكيم، لا سيما بعد الزيارتين المفاجئتين اللتين قام بهما الصدر للسعودية والإمارات، والتأثيرات السلبية لذلك على النفوذ الإيراني في العراق.

٤- الشروط الإسرائيلية بخصوص التسوية السورية ووجود تفاهات روسية بدرجة ما مع هذه الشروط التي تستهدف بالأساس الوجود الإيراني في سوريا.

أسباب وحوافز مهمة تدفع إيران إلى التقارب مع تركيا، لكنها تواجه بعراقيل قد تفسر هذه الطموحات، وهذا ما سوف تظهره، بدرجة كبيرة، الزيارة المحتملة للرئيس التركي رجب طيب أردوغان لطهران.

في التعاون العسكري قد يمتد إلى التعاون السياسي مع الزيارة المحتمل أن يقوم بها الرئيس التركي رجب طيب أردوغان لطهران قريباً. فزيارة باقري لأنقرة جاءت في خضم تطورات عسكرية وسياسية كبرى تحدث في إقليم الشرق الأوسط وهي (الزيارة) كان من الصعب حدوثها، وهي الأولى من نوعها منذ قيام الثورة الإيرانية عام ١٩٧٩ إذا لم يكن الجانبان قد أظهرتا استعدادهما للتعاون وللتوصل إلى تفاهات إن لم يكن اتفاقات حول ملفات إقليمية مهمة. وتأكيداً لذلك ما ورد على لسان الجنرال باقري من تصريحات تخص رفض مشترك للاستفتاء الكردي في العراق، وإعلانه أنه «لا ينبغي تغيير الجغرافيا السياسية لدول المنطقة، ومنها العراق، بأي شكل من الأشكال»، لكن ما هو أهم هو ما ورد من تصريحات على لسان الجنرال باقري (٢٠١٧/٨/٢١) من أنه جرت أثناء زيارته لأنقرة «مباحثات مفيدة وكاملة بشأن الأمن الإقليمي»، وكذلك بشأن سوريا والعراق» كما تم الحديث عن دور إيران وتركيا في إرساء الأمن في سوريا وتقوية عملية «أستانا».

قد تكون هذه تفاهات عسكرية لكنها تكتسب أهمية كبيرة على المستوى السياسي لثلاثة أسباب: أولاً، أنها تؤرخ لبداية مرحلة جديدة لرفع مستوى التعاون الإقليمي بين إيران وتركيا بعد مرحلة طويلة من التنافر والغموض السياسي بين أنقرة وطهران. ثانياً، أنها امتدت للباحث في مسائل الأمن الإقليمي، وهذا يتسع للبحث في سياسة الحرب ضد الإرهاب، وسيناريوهات المستقبل للأزمة السورية والتعاون التركي - الإيراني في هذه الملفات. وثالثاً، ارتباط هذه المحادثات العسكرية بالخطر الكردي المتصاعد، وتحديدًا التغيير الجيو- سياسي الذي يمكن أن يطرأ في المنطقة إذا نجح أكراد العراق في فرض خيارهم الانفصالي.

هناك إذن فرص لإحياء التعاون العسكري والسياسي التركي - الإيراني وتطوير مجالات التعاون الاقتصادي كدعائم لخيارات التعاون العسكري والسياسي، لكن هذه الفرص تواجه بتحديات حقيقية أبرزها ما يلي:

١- إدراك واشنطن لخطورة اتساع فجوة عدم الثقة بينها وبين تركيا ولذلك بادرت في أوج تداعيات التقارب التركي - الإيراني المشار إليه بإيفاد وزير الدفاع الأمريكي إلى أنقرة التي وصلها قبل أن يصل إلى بغداد وأربيل (٢٠١٧/٨/٢٣). وكان البتاجون حريصاً على توضيح أن «ماتيس سيلتقي الرئيس التركي خلال وجوده في أنقرة لتأكيد التزام الولايات المتحدة القوي بدعم تركيا كشريك مهم في حلف الناتو، كما سيبحث مع المسؤولين الأتراك سبل تعزيز الأمن الإقليمي لتركيا والمخاوف الأمنية لأنقرة، ومن بينها ما يتعلق بحربها ضد حزب العمال الكردستاني». هذه الخطوة تعد طمأننة أمريكية